

عنها رسوم جركية وقد كثرت هذه المصنوعات الى حد استهلكتها كثيراً من واردات شرق الاردن كالكبريت كانت ادارة الجمارك تستوفي عنه رسوماً وبعد صنعه في سوريا اصبحت لا تستوفي لانه سمي مصنوعات وطنية فتلافياً لهذا النقص في الرسوم تقترح الحكومة وضع ذيل ثاني لقانون البندول يتضمن وضع بندول تطويق لمثل هذه المواد بورقة مخصوصة ولا اخلا، مجلسكم العالي يوافق على اضاءة تلك الرسوم التي تنقص واردات البلاد والبلاد بحاجة شديدة للواردات لذلك لا ارى بأساً من الموافقة على هذا القانون .

نظري بك - ولكن يجب ان لا يفرج عن البال ان الضريبة توضع بقانون .  
فحجب بك ابو شعر - ثم لا بد لي من القات نظر المجلس العالي الى فكرة طيبة جداً وهي فكرة تشجيع البضائع الوطنية فمن لا تزال تعتبر بضاعة وطنية ما يصنع بايد وطنية في سوريا وفلسطين فالكبريت الاجنبي الذي يستورد من اوربا او غيرها من البلاد الاجنبية فلا ارى مانعاً من وضع رسوم باهظة عليه واما المصنوعات الوطنية فللكرة تشجيعها وترويجها ارى ان يكون الرسم الذي يوضع عليها قليلاً جداً لاني بالاخبار اجد مع ان الكبريت الوطني لا يوضع عليه رسوم فالكبريت الاجنبي يزاحمه فكراً بالحري اذا وضعت عليه رسوم ورسوم باهظة فانا ارجو المجلس ان يأخذ فكري هذه بين الاعتبار .

شمس الدين بك - ان هذا القانون يخول مدير الجمارك والمكوس وضع رسوم بندول على المصنوعات مع احتراي لشخصه فليس من الضروري ان نعطي حق التشريع لان هذا الحق من حقوق المجلس التشريعي .

فضامة الرئيس - هل توافقون على احالة هذا المشروع على اللجنة المالية ؟

فوافق المجلس على ذلك

فضامة الرئيس - مواضع الجلسة القادمة :

١ - قانون المحكمة الخاصة لسوريا وجبل الدروز وشرق الاردن .

٢ - قانون التعدين .

٣ - اجوبة الحكومة .

٤ - الاقتراحات .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي  
عمر زكي

ملحق

العدد ٤٣

السنة الثمانية

# الجريدة الرسمية

## للمجلس التشريعي الاردني

و ٩ شباط ١٩٣١

عمان : الاثنين في ٢٢ رمضان ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة الثانية والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

هكذا فيه الاول

## الجلسة الثانية والعشرون

افتتحت الجلسة الثانية والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٣-١-١٩٣٠ المصادف يوم السبت في الساعة العاشرة برئاسة نخامة الرئيس وحضور اكثريه قانونية .

نخامة الرئيس - افتتح الجلسة : فليقرأ الضبط السابق قري

توفيق بك - لي كلمة يا نخامة الرئيس اريد ان اقولها قبل ان نبدأ بالعمل .  
اسمحوا لي ان اقدم لحضراتكم باقتراح ترأثون اليه . عندما قمت بالامس بزيارة الوفد العراقي الكريم الذي ام هذا الجزء الصغير من البلاد العربية العزيزة للغاية الشريفة العظيمة التي تعلمونها .

عندما زرته ورأيت نفسي مع اهلي وعشيرتي ملكي شعور . لست بالاديب لاستطيع وصفه لكم وانا كما عرفتم ، رجل المعاملات والديوسيات والاوراق ، شعور ذكرني بالبيت المعروف لذلك الشاعر العربي الذي قال :

بالكرخ اهالي وبنداد الهوى وانا بالرقتين وبالفسطاط اخواني  
شعور لا اراكم في حاجة لوصفه فكل منكم احس به عندما زار او رأى اخوانه العرب ضيوف  
منقذ العرب ابن سيد العرب وفخر العرب .

فهذا الشعور المشترك وبمناسبة وجود هذا الوفد الجليل بيننا واكباراً للعاطفة النبيلة التي حدثت باخواننا اهل العراق لايقاده اقترح على المجلس العالي ان يقرر تحية مجلس الشيوخ والنواب العراقيين وان نرجو من فخامة الرئيس ان يبرج بدوره فور انتهاء الجلسة من حضرة صاحب الساحة السيد الصدر وصاحبي الفضيلة والسماحة زميلي المحترم ابلاغ تحيتنا هذه الى المجلسين الشقيقين .

فوافق المجلس على اقتراح توفيق بك  
فخامة الرئيس - من مواضع جلسة اليوم قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وجبل الدروز وسوريا .

شمس الدين بك - كنا في جلسات ماضية قررنا لزوم ترك البحث في هذا القانون الى ما بعد تدقيق الاتفاقية في مجلسنا هذا المعقود بين شرق الاردن وسكومات جبل الدروز وسوريا وانذكر

انه قبل لنا انه لا يحق لنا ان ندقق المعاهدات ولكن لم يرض خمسة عشر يوماً على هذا البيئات التي ابانتها الحكومة في هذا الصدد الا ووضع امامنا معاهدة لوزان لاجل التصديق عليها

فان كان المجلس العالي له الحق في النظر بأمر معاهدة لوزان فبالاولى ان يكون له حق النظر في المعاهدات الاخرى ولذلك فانا ارى ان يؤتى لنا بالاتفاقية اولا لننصها تمحيصاً دقيقاً وتبين ما هو موجود فيها من مواد مجحفة بحق البلاد ولذلك اصر على اقتراحي السابق وهو لزوم تقديم الاتفاقية الى مجلسكم العالي .

نجيب بك ابوشعر - ان ما تفضل به الزميل شمس الدين بك هو من حيث النتيجة والمعنى مطابق لما ساقوله الآن ولكنه فات الزميل المحترم ان هذا القانون قد اودع الى لجنة القوانين واللجنة تعيده الآن لمجلسكم العالي لبيت فيه اعني ليدقق مادة المادة ومن ثم يوضع بمجموعه بالرأي وعندئذ لمجلسكم الصلاحية التامة في قبوله او رفضه بمجموعه ولذلك واتباعاً للنظام الداخلي لانتقاداً للزميل المحترم اقول بانه يجب ان يوضع هذا القانون بالرأي

نجيب بك الشريدي - عندما ارسل قانون المحكمة الخاصة لشاشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز كنا اشبعنا الموضوع بحثاً ولا ارى حاجة جديدة للقول بان المجلس التشريعي له الصلاحية بالنظر في الاساس الذي وضع عليه بناء هذا القانون واعني بالاساس الاتفاق المعقود بين سوريا وشرق الاردن . غير انه مؤخراً قبل المجلس البحث في هذا القانون واحتفظ بحقه في النظر في الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد بين هذه البلاد والبلاد الاخرى وقد احال هذا القانون على اللجنة المختصة لتدقيقه وتنقيحه بصورة تتلائم مع المصلحة والصالح وقد نفع القانون واعيد من اللجنة المختصة الى مجلسكم العالي لينظر بالصيغة الاخيرة ولا يبني النظر بهذه الصيغة واقرار القانون على ان المجلس محروم من حق النظر في الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد بين هذه البلاد والبلاد الاخرى ويمكن للمجلس ان يقر القانون ويقيم الطرق المعقولة للتخام مع من يلزم والمفاوضه مع من يجب لاحتلال رأيه محل التطبيق ونقله من حيز النظر الى حيز العمل وبعد ان عاد هذا القانون من اللجنة لا يسعنا الا البحث بمواده ووضع مجموعه بالرأي كما نص على ذلك النظام الداخلي .

شمس الدين بك - يظهر انني لم استطيع ان اعبر عن رأيي لقد طلبت تأجيل البحث في هذا القانون لئلا ترد اصل الاتفاقية لتدقيقها فحق التصديق عليها حق طبيعي لهذا المجلس والحكومة التي تمثنا هذا الحق تأتينا بالوقت نفسه بمعاهدة لوزان للتصديق عليها فكيف يحق لنا النظر بمعاهدة لوزان ونضع من تدقيق الاتفاقية التي تحتوي على (بلاوي) لاجل ان ذكرها الآن فارجو وضع اقتراحي بالرأي



حتى اذا اقرت الاكثريّة لزوم السير في التدقيق سار المجلس والا تأخر البحث لبعديّ الاتفاقية  
توفيق بك - بحث طويل في هذا الموضوع في جلسات ماضية وكان يطلب بعض الاعضاء  
ارجاء البحث في القانون الى ان تودع للمجلس الاتفاقية المقترحة بين حكومة شرق الاردن  
وحكومتى سوريا وجبل الدروز . الحكومة في ذلك الوقت قالت ان قانوننا الاساسي بنصه  
الحاضر لا يمنع مجلسكم العالي حق النظر في الاتفاقيات وتصديقها وان هذا الحق محصور بسمو  
الامير المظلم .

واذكر انني قلت لكم وقتئذ ان هذا القانون بني على اساس الاتفاقية وان الاتفاقية نشرت  
الجريدة الرسمية فان وجدتم انه موافق قبلتموه والا رفضتموه ، فاقترح الاستاذ شمس الدين بك  
بارجاء الامر الى ان تودع الحكومة الاتفاقية لمجلسكم العالي لا فائدة منه بعد ان صرحنا بما صرحناه  
اما معاهدة الصلح مع تركيا فلم يطلب اليكم تصديقها بل طلب اصدار تشريع لتنفيذ بعض نصوصها  
في شرق الاردن . لان هذا التشريع ضروري . فمعاهدة لوزان ان قبلناها او رفضناها فهي مبرمة  
وقطعية ولكن هذا التشريع لا بد منه لانفاذ النصوص التي تعلق بهذه البلاد منها والفرق عظيم  
بين ذلك وبين المبدأ الذي تصرون عليه من ابداع جميع الاتفاقيات لمجلسكم العالي بقصد التدقيق  
والتصديق ولست ارى الا ان يقبل قانون المحكمة الخاصة او ان يرفض ولا نتيجة للتطبيق .

شمس الدين بك - فبينما من قول سعادة السكرتير العام ان قبول هذا القانون يعني قبولنا الاتفاقية  
فطالما ان الامر كذلك ماذا يضركم لو جئنا بالاتفاقية وقررت مادة فائدة امام هذا المجلس الموقر  
حيث ان الاتفاقية تحرمكم من السيطرة على البدو الذي يقدر عددهم ٧٥ في المائة من مجموع السكان  
نجيب بك ابو شعر - لي كلمة في هذا الصدد . ما الفائدة لو جئنا بالاتفاقية المذكورة ؟ فلو  
فرضنا انه ظهر لنا من خلال سطورها بعض الاحجاف بحق البلاد وما دامت الحكومة تصرح  
بان ليس لمجلسكم العالي حق النظر في مثل هذه الاتفاقيات فاذنا نستطيع ان نعمل حينئذ ؟

انا اقول بان المجلس العالي يجب عليه الاصرار على عرض اية اتفاقية تقدر ان شرق الاردن  
وبين دولة اجنبية عليه ذلك حفظ السيادة القومية وللإمانة العالية التي اودعت له فاني اعلم حق العلم  
بان الدستور البريطاني لا ينص على وجوب عرض اية معاهدة او اتفاق على البرلمان بل يقول بان  
صاحب الجلالة هو الذي يقدر الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الاجنبية ولكن حتى الآن لم اسمع  
بمعاهدة واحدة ضدها صاحب الجلالة دون عرضها على البرلمان ما عدا معاهدة شرق الاردن والسبب  
في ذلك لان بريطانيا لا تعترف في وجود دولة او دولة او قطر صغير مستقل بدعي شرق الاردن

محمد بك الانسي - ان اعتراف الدولة المشار اليها قري في هذا المجلس .  
نظمي بك - ما الذي حدا بالعضو الكريم ان يحط من كرامة هذا المجلس .  
نجيب بك ابو شعر - ارجوكم ان لا تقاطعوني بل ان كان لاحدكم ما يقال فليفضل بالرد على  
واختتم كلامي بوجوب الاصرار على البحث في اية اتفاقية حفظاً للسيادة القومية .

محمد بك الانسي - ان الانكليز الذين هم اعرق الامم بالحياة الدستورية يسرون على قاعدة  
معلومة متبعة عندهم في قانونهم الاساسي . ان حق عقد المعاهدات هو حق من حقوق العرش  
غير انهم يستعملون رأي المجلس في امر المعاهدات التي لها علاقة في تعديل القوانين الجزائية والمالية  
والتي لها علاقة في تخصيص نفقات مالية والمتعلقة بحقوق الافراد الشخصية .

هذه هي القاعدة التي يسير عليها الانكليز وقد قلت في الجلسات التي مرت ان قانوننا الاساسي  
ينص على ان عقد المعاهدات حق من حقوق العرش غير انه ايضاً لا يوجد في قانوننا المذكور اي مانع  
يمنع الحكومة من ان تستطلع رأي المجلس العالي فيما يتعلق بالاتفاقيات التي لها علاقة في تعديل  
القوانين الجزائية او المالية وفيما يتطلب نفقات مالية وفيما يتعلق في حقوق الافراد الشخصية . غير ان  
الاتفاقية التي نحن بصدد مناقشتها ابرمها صاحب السمو الملكي وانتهى امرها قبل استطلاع رأي  
المجلس بشأنها وقد اصبحنا تجاه امر واقع فلم يكن امامنا الا ان ننظر الى القانون الذي اصدوم وقتاً  
قبل انعقاد المجلس ونفذ ولم يزل نافذ المفعول . فان رأينا فيه ما يخل بمصالحنا ومصالح الافراد ورفضناه  
والا قبلناه . لذلك ارى كما يرى الزميل شمس الدين بك ان نختل علينا بالاتفاقية ثم ندخل سبيل  
البحث في القانون .

نجيب بك ابو شعر - هل قدنا الحكومة اذا وضع نص الاتفاق امام المجلس ان تستطلع  
رأينا فيها ام لمجرد الاطلاع عليها فقط . فاذ كانت تريد ان تستطلع رأينا فلا بأس ولكن اذا  
كانت تقصد من وضع الاتفاقية امام المجلس مجرد الاطلاع عليها فأقول انني اطلمت عليها لم  
الجريدة الرسمية فمن البحث تلاوتها في المجلس .

شمس الدين بك - اذا تليت في المجلس يفهم ان اتقانون مفيد ام لا .  
نخامة الرئيس - هل توافقون على اقتراح شمس الدين بك بتلاوة الاتفاقية المشورة في العدد  
٢٥٢ من الجريدة الرسمية .

فوافق المجلس على قرائتها .  
وهنا قرئت من قبل السكرتير .

شمس الدين بك - ان سكان البلد ٧٥ في المائة منهم بدو وحل فأذا قبلنا الاتفاقية نكون مسلمناهم للاجانب لان المحكمة تشكل من حكام انكليز وفرنسيين وقسم من ضعفاء الايمان من العرب الوطنيين حتي اذا كانوا وطنيين فحق الترشيح للندوب السامي فهل يريد المجلس ان يضع القسم المذكور من البدو تحت رحمة الاجانب .

عوده بك - اريد ان اسأل شمس الدين بك هل بإمكاننا رفض هذا القانون للمنفذ وان الاتفاقية التي وضع لاجلها هذا القانون وضعا وصادق عليها صاحب السمو الملكي ؟

شمس الدين بك - يا عوده بك ان سمو الامير المعظم دستور مكرم اترك سموه على حدة .

مثقال باشا - لمليت اذا كان بلا عمد ينهدم وهذه البلاد اكثريتها من العرب الرحل وقسم من الفلاحين ولا يوجد في المدن الا انتم يا اصحاب الطرايش فرحتم تأخذون القوانين الموجودة في اوربا وتطبقوها علينا نحن العرب واخيراً جئتم لنا بقانون يشكل محكمة اعضاؤها انكليز وفرنسيين وتريدون تطبيق احكامها علينا بلا خوف من الله عز وجل انتم دعوا العرب وشأنهم ولا تصدقوا على هذا القانون حيث كلما اعترضنا على شيء منه يقولون لنا ان مجلس الامة صادق عليه وتكون هناك المصيبة الكبرى .

عوده بك - يجب علينا ان نلو القانون مادة مادة ثم نوضع مجموعه بالرأي .

توفيق بك - لو طبقنا النظام الداخلي لاسترحنا .

نجيب بك الشريدي - لا يعني ان الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون الاساسي خولت المجلس التنفيذي بموافقة سمو الامير المعظم وضع قوانين خاصة موقفة على ان تعرض هذه القوانين الخاصة الموقفة على المجلس التشريعي حتى اذا رفضها في دورتين متتابعتين تعلن الحكومة بطلان نفاذه في الحال وقد عمل بهذا القانون الموقت الى ان التأم المجلس فعرض عليه لأول مرة فأذا رفضه المجلس سيأتي الى الدورة المقبلة ثم يعرض فأذا اصر المجلس على رفضه في الدورة المقبلة عندها يعلن بطلان نفاذه .

فأذن يجب على المجلس قبل ان يصير على رفض البحث في القانون الموضوع على اساس الاتفاق المقنود ان يفكر بالنتيجة ؟

ثم ان قبول هذا القانون لحسم الخلافات وحقق الدماء بين العشائر حرصاً على احوالهم واموالهم لا يعني ان المجلس حرم نفسه من النظر في المعاهدات والاتفاقيات فأذا كان هنالك محرومية فهي ينس القانون الاساسي .

اذن لو فرضنا كما نفضل عوده بك ان المجلس تفاوض مع صاحب السمو الملكي بقضية عرض الاتفاق على المجلس من قبل الحكومة قبل ابرامه فهل يعقل ان سمو الامير المعظم يوافق على مخالفة القانون الاساسي كلا ولكن ما يتبادر للذهن ان سموه العالي ربما اشار على المجلس بلزوم تعديل المادة التاسعة عشرة من القانون الاساسي ووضع نص بأن اسموه العالي حق عقد المعاهدات واستطلاع رأي المجلس التشريعي بشأنها ، هذا هو المعقول اما وجود قضاة من الدولتين المتدبتين في قضية العشائر هذا قبله سمو الامير ولم يقبله المجلس . اذن لاحيف على المجلس من جهة هذا القبول وانما اذا نفضل المجلس ووافق على هذا القانون يكون اظهر حرصه الشديد على مصلحة العشائر التي ازهدت نفوسها ونهبت اموالها وتشتت اوضاعها بسبب الغزو والغارات وانا كبقية زملائي ولكل فرد من الامة العربية اجمع شديد الحرص على ان نحكم انفسنا بانفسنا وان يكون لنا الهيمنة والسلطان في كل امر من امورنا لو لا ان الدهر الجائر قضى علينا بهذه الاوضاع فأذا رفضنا هذا القانون نكون بهذا الرفض اخذنا لانفسنا صلاحية النظر بأمر الاتفاقات وهل من هذا الرفض يستقي الاستقلال التام ؟ كلا اذن يجب ان نفكر قبل كل شيء ان هذا القانون سيأتي نافذ المفعول للدورة الآتية فيما اذا رفضه المجلس الان .

شمس الدين بك - ولكن لانكون مسئولين عن تنفيذه .

نجيب بك الشريدي - ( مداوماً ) لذلك احبذ رأيي الزميل شمس الدين بك بعد تلاوة نص الاتفاق ان يتلى القانون مادة مادة ثم نوضع بالرأي في مجموعه فأذا رفضه المجلس او قبله فله الخيار فخامة الرئيس - يقرأ القانون مادة مادة .

ابراهيم بك - المادة الاولى - ينس هذا القانون قانون المحكمة الخاصة لشرق الاردن وسوريا وجبل الدروز لسنة ١٩٣١ .

قبلت

المادة الثانية - يعين سمو الامير المعظم ممثلين اثنين عن حكومة شرق الاردن للمحكمة الخاصة التي تؤلف بمقتضى الاتفاق المقنود بين حكومات شرق الاردن وسوريا وجبل الدروز ولسموه ان يلا الفراغ الذي يحدث عند حصول ما يمنع احد الممثلين او كليهما من الاشتراك فيها تقوم به اللجنة من الاجراءات وذلك بسبب مرض او تعيب او خلاف ذلك .

قبلت

المادة ٣ - للمحكمة الخاصة الصلاحيات التالية .



١- ان ندعو للشهادة أي شخص يقيم في شرق الاردن لحضور الجلسات التي تعقد في شرق الاردن او في جبل الدروز او في سوريا او في أي مكان آخر وتحقق معه محلفاً وغير محلف وتطلب اليه ان يبرز اية وثيقة لديه .

محمد بك الانسي - اريد ان افهم من مقرر اللجنة ان الاحكام التي تصدر عن تلك المحكمة هل هي موافقة لاصول العشائر ام تعطي تطبيقاً للتوانين النظامية ؟  
ابراهيم بك - تعطي هذه الاحكام توفيقاً لاحوال العشائر .  
محمد بك الانسي - اذن يجب ان يوضع نص صريح بذلك .  
شمس الدين بك - انسيت يا انسي بك ان الانكليز والافرنسيس يفهمون اصول العشائر اكثر منا توفيق بك - هذا البحث سابق لاوانة حيث ان في المواد الآتية يوجد شيء من هذا القبيل .

محمد بك الانسي - لا يوجد شيء من ذلك .  
توفيق بك - اذن متى وصلنا الى النتيجة فان لم نجد شيئاً من هذا القبيل نضم مادة مخصوصة .  
قلت .

٢ - ان تصدر مذكرة تجبر بها للثول امامها اي شخص كان دعي للحضور وتختلف وان تحكم عليه بفرامة لا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية علاوة على اي نفقات قد نشأت عن عدم حضوره . وذلك فيما اذا لم يكن لديه مئذنة مشروعة لحرر عدم حضوره .  
٣ - ان تحكم بفرامة لا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية على اي شخص طلبت اليه ان يؤدي شهادة بعد التمين او يبرز وثيقة ما ورفض ذلك بدون ان يكون لديه مئذنة فتتبع بها المحكمة .  
قلت .

المادة الرابعة - يجب ان تكون مذكرات الجلب والاحضار التي تصدر بمقتضى احكام المادة السابقة تعطى وموقفاً عليها من احد اعضاء المحكمة الخاصة مبنية فيها التسم الفاتح المطلوب حضوره . يرسل بعد مذكرات الجلب والاحضار المذكورة الى رئيس المحكمة البدائية او قاضي الصلح الذي يقطن الشخص المذكور في دائرة اختصاصه وتبلغ وتنفذ وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية ويعاد ذلك التبليغ او التنفيذ الى المحكمة الخاصة بلا ابطال .  
قلت .

المادة ٥ - ترسل نسخة من القرار الصادر بالفرامة التي قررت المحكمة الخاصة ترميم اي

شخص بمقتضى احكام هذا القانون مصدقة من احد اعضاء المحكمة الى رئيس محكمة البداية او قاضي الصلح . الذي يقطن ذلك الشخص ضمن دائرة اختصاصه وتحصل هذه الفرامة بالطريقة التي تحصل بها الفرامات المحكومة بها من قبل محاكم شرق الاردن .  
قلت .

المادة ٦ - كل من يؤدي شهادة كاذبة في حضور المحكمة الخاصة يعرض بد الادانة الى العقوبات المبينة في المادة ٢٠٧ من قانون الجزاء .  
قلت .

المادة ٧ - تصدر المحكمة الخاصة احكامها وفق العادات المتبعة لدى العشائر الرجل .  
قلت .

المادة ٨ - (١) تنفذ الاحكام الصادرة من المحكمة الخاصة بنفس الطريقة التي تنفذ بها الاحكام الصادرة من محاكم شرق الاردن النظامية .

(٢) اذا صدر حكم على افراد عشيرة بدفع تعويض - سواء كان نقداً او مثلاً او بدفع مبلغ من النقد كغرامة وذلك بصورة مثيرة كفي فلهذا الحكم يقتضي قانون قبض الاموال الاميرية .  
قلت .

(٣) تنفيذ الحكم الذي تحكم به المحكمة الخاصة من اختصاص المديعي العام في المقاطعة التي يقطنها المحكوم عليه .

محمد بك الانسي - هل ان احكام هذه المحكمة قطعية ؟

ابراهيم بك - بعد ان يصدق عليها هو الامير .

محمد بك الانسي - ولكن لا يوجد شيء يفيد ذلك .

ابراهيم بك - يوجد في الاتفاقية .

محمد بك الانسي - ولكن يجب ان يوضع .

توفيق بك - اسمح لي ان اعلّمك ان لا زوم ليهذين يتم الامير على الاحكام الصادرة من

المحكمة الخاصة بل تكون قابلة للتنفيذ فوراً وان ذلك سيجي حسب رأي ابراهيم بك .

ابراهيم بك - نعم يعني كانت القرارات باتفاق الا ان تكون قطعية وهذا الذي اراد بالقوله .

قلت .

نظام الرئيس - اضع القانون بمجموعه .

شمس الدين بك - ضروري ان لا نستعجل لان حياة ٧٥ بالمائة من الامة هي بين شفتيك طالما هو منفذو الانكليز سيحكمون .  
نجيب بك الشريدي - ونحن من يمكننا ؟  
شمس الدين بك - نحن يمكننا عارف العنتاوي ولكن هؤلاء يحكمهم الانكليز والافرنسيين لذلك اطلب تأجيل البحث .

نجيب بك ابو شعر - طالما تدمرنا من الوضع الحكومي الشاذ وطالما فكرنا ايضاً وبدأنا في تنفيذ فكرتنا بتعديل هذا الدستور المطبوع عليه - ضرب في لندن - فالفقرة الثانية من المادة ٤١ تحول المجلس التنفيذي بعد موافقة صاحب السمو الامير عبد الله المعظم اصدار قوانين مؤقتة مع وجوب عرضها على المجلس العالي في بدئي اول دورة يعقدها في الجلسات التي بحث بها في هذا القانون المؤقت، كنت اذافع عن نظرية واحد وهي ( المبدأ ) فلا نريد ان نسجل على انفسنا مبدأ نتخذه الحكومة وسيلة لحرمان المجلس من حق عظيم خولته اياه السيادة القومية ولم تحرمه اياه النصوص القانونية وحتى الآن لم اقل كلمتي النهائية فيما اذا كان هذا القانون هو ضار او نافع فالضرر وكل الضرر هو في حرمان المجلس العالي من حق النظر في الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد مع البلاد الخارجية فأني دفاعاً عن هذا المبدأ السامي اطلب من المجلس رفض هذا القانون والاصرار من وجوب عرض الاتفاقيات على المجلس .

نجيب بك الشريدي - قتلنا هذا الموضوع بحثاً في عدة جلسات ولم يبق زيادة للاستزاد ولم يكن بيننا من هو احرص من الاخر على مصلحة البلاد فكنا متساوون بالحرص ولكننا يجب ان لاننسى اننا رجال عمل لرجال نظريات لانطبق على العمل .  
ان الضرب الذي قال عنه احد الزملاء انه ضرب في لندن فليس هذا الضرب من رأينا او من تخيلاتنا ولكن هذا الضرب ضربتنا به الظروف كما ضربت غيرنا ونستطيع بأثبات الكفاية ان نخلص من تحت هذا الضرب .

ابو شعر بك - ونضرب ان شاء الله .  
نجيب بك الشريدي - (مداوماً) فيجب ان نكون مسرعين لعمل الامة لا ليقال عنا تكلمنا فالحريص على مصلحة الامة يجب ان يحرص من وجهة عملية لا من وجهة الاقوال والنظريات التي تدرس في المدارس ولا تنطبق على الاوضاع والزمان .  
فأنا احبذ القانون ولا احبذ الاتفاق

نجيب بك ابو شعر - سبحان الله !  
نجيب بك الشريدي - (مداوماً) واريد ان يكون عرض الاتفاقيات والمعاهدات من خصائصنا من صلاحياتنا واكني انا اريد وانت تريد وجمعية الامم تفعل ما تريد هكذا شاء القدر فلا حيلة بالمقدور فهل اذا عدل الاتفاق بشكل يجعل كافة الحكماء في المحكمة الخاصة من الوطنيين فهل يملك حق المخاطبة مع الحكومات الاخرى ام نحتاج بهذه المخاطبة الى واسطة وانتم تعلمونها .  
وهل اذا تقدمت اتفاق وكان الاتفاق منكم واليكم لادخل لاحد به فما يعني ذلك الا يعني ذلك انكم تستطيعون ان تحكموا انفسكم دون وصاية او حامية او انتداب وهل من المعقول ان تضرب بمصلحة العشائر عرض الحائط لأجل اتفاق لم تمنح حق النظر به وحده دون الغير فما بالك تقبلون كثيراً من القوانين مع وجود المشورة الى غير ذلك مما لا يستطيع الخوض به لخروجه عن موضوعنا الان فأنا احبذ ان تحقق الدماء وان تصان الاموال من النهب وان نوافق على هذا القانون وبالوقت ذاته ان نسعى لدى المراجع الاجبارية بطرق حكيمة لاعطاء انفسنا هذا الحق وانا اقسم لكم ان صاحب السمو الامير المعظم يريد أكثر مما نريد والامور مرهونة بأوقاتنا .

شمس الدين بك - اذا كنا نريد ان نحافظ على مصلحة الامة فالمصلحة هي في رفض هذا القانون لأنه اذا سال كل يوم الف شخص الفضل بكثير من ان تقبل بهذا القانون .  
نجيب بك ابو شعر - فأطلب من حضرة الزميل - تذكر لا انتقاداً - ان لا يكون (ملكياً) أكثر من الملك ( فهذا القانون ليس من مصلحة العشائر بشي ومثقال باشا نائب العرب الرحل قد ادلى برأيه وهو يتدمر منه كما تتدمر نحن .  
نخامة الرئيس - ولكن لا تنسى ان مثقال باشا نفسه قد وجدني عدة جلسات من جلسات هذه المحكمة وحل عدة قضايا .

شمس الدين بك - طالما الاتفاقية قبلت على مسئوليتكم فمن لا تشترك بالتصديق وتترك قانون ابراهيم بك له .  
نجيب بك ابو شعر - انا افضل ان يحل المجلس عشر مسرات متتالية من ان يقبل مبدأ يحيط من السيادة القومية ويخذ حجة علينا في الحاضر والمستقبل والمستقبل البعيد فيجب ان نصر على رفض هذا القانون .

سعيد بك المفتي - فنجس تشبعتنا يا ابا شعر بك بروح الرفض فاذا تريد أكثر من ذلك (فضنا بقى) .